تلقيا من صدور النبوة واقتباسا من مشكوة انوارها وذلك بعد تنبيه الانبياء عليها
تلويحا وتصريحا الا العلماء الكمل الذين هم ورثة الانبياء عليهم السلام ثم لا يخلو ذلك الامر المنبه
عليه اما ان كان شيئا يتبين محسوس او كان سرا عالما قبل الاباحة فقرره نبي هذا العامل فهو وارث
فان العامل بشيء منهما خاصة ووارث نبيه بما قرره له فيخشر في صفوف الانبياء عليهم السلام وان

السادس والسابع زيادة السرة وقلفة الخشفة اعلم ان زيادة السرة تسمى بالبسر
وهو جسم كالمهران متصل بسرته منه واما القلفة ففيها لغات المشهور منها ما وزان قهوة
والجمع قلف وقلفات كتمر وقصبات والثانية القلفة كغرفة والجمع قلف كغرف وهي الجلدة
التي تقطع في الختان ومن عطفت جلدة فوق قلفاء ومن قلفها القالف فطرها
والخشفة بالخاء المعجمة راس الذكر اما السرة فتقطع في اول الولادة في سياق المصنف فما تجوز فان
الذي يقطع هو الجلد المتصل كالمهران بالسرة وليس هو نفس السرة وقوله في اول الولادة اي اذا
ولد المولود يجب ان يبدأ اول شيء يقطع شيء فوق اربع اصابع وانما وجب قطع هذا القدر لانه
لو بقي على طوله لتعفن وتضرر الصبي برائحته وربما وصلت عفونته الى السرة وانما جعل القطع فوق
اربع اصابع لانه لو كان اقل من هذا القدر لم يتأت الختان به الا شديدا ويربط بصوفة نقية تفتل فتلا
لطيفا ويوضع على موضع الربط خرقة منموسة في الزيت وما امر به في قطع السرة ان توخذ
العروق الصفر ودم الاخوين والانزروت والكندر والاشنة والمر اجزاء سواء ويسحق ويذر على
سرته ثم تشد واما التقليم بالختان اي قطع القلفة التي تغطي الخشفة من الرجل وقطع بعض
الجلدة التي في اعلى فرج المراة ويسمى ختان الرجل اعذارا بالعين المهملة والذال المعجمة والمراد
وختان المرأة خفاضا بالخاء المعجمة والفاء والضاد المعجمة انتهى فتد اختلف في الوقت الذي
يشرع فيه فتادة اليهود اليوم السابع من الولادة ومخالفتهم بالتاخير الى ان يشتد اي يقوى
المولود احب والجد من الخطر عند القول الشار به الى وقته المحبب وهو البلوغ او بعده
على الصحيح من مذهب المصنف لما روى النسائي بسند صحيح عن ابن عباس انه سئل متى ان ختن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا يومئذ مختون وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك واما وقت

الاستحباب فقال الماوردي هو قبل البلوغ والاختيار في اليوم السابع من بعد الولادة
وقيل من يوم الولادة فان اخر ففي الاربعين يوما فان اخر ففي السنة فمن السنة السابعة
فان بلغ وكان فضوا ختنوه بعلم من حاله انه ان ختن تلف سقط الوجوب وليس ان
لا يؤخر عن وقت الاستحباب الا لعذر وذكر القاضي الطبري انه لا يجوز ان يختن الصبي حتى
يصير ابن عشر سنين لانه حينئذ يضرب على ترك الصلاة والختان فوق الضرب
فيكون اول ما يباشر وزيف النووي في شرح المهذب وبما ذكر المصنف حكم الختان على الوجوب
او السنة وقد اختلف العلماء فيه فذهب اكثر العلماء الى انه سنة وليس بواجب وهو قول مالك
وابي حنيفة في رواية وفي اخرى هو واجب وفي اخرى عنه يأثم بتركه واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي
وذهب الشافعي الى وجوبه وهو مقتضى قول سحنون من المالكية وذهب احمد في المشهور من اصحاب الشافعي
الى انه واجب في حق الرجال سنة في حق النساء واصح من قال انه سنة ما قال صلى الله عليه وسلم
اختتن سنة للرجال ومكرمة للنساء هكذا بالعاد في سائر نسخ الكتاب وشله في الجامع وفي
نسخة العراقي وغيرها بحذفها قال رواه احمد والبيهقي من رواية ابي الملیح بن اسامة عن ابيه باسناد
ضعيف انتهى قلت ورواه الطبراني في الكبير والبيهقي الغيه من حديث شداد بن اوس وابي ايوب
وابن عباس وفي سند الامام احمد الحجاج بن ارطاه وهو ضعيف لا يحتج به وقال ابن عبد البر
انه يدور على الحجاج بن ارطاه وليس ممن يحتج به قال العراقي وقد رواه الطبراني في مسند
الشاميين من غير طريق الحجاج من رواية سعيد بن بشير عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس
واجاب من اوجبه بانه ليس المراد بالسنة ما قابل الواجب بل المراد الطريقة
واحتج من اوجبه بقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وبقوله في الصحيحين من حديث ابي هريرة
رفعه اختتن ابراهيم النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم وقد روى البيهقي
من طريق مجاهد بن رباح مسندا قال امر ابراهيم بالختان فاختتن بقدوم فاشتد عليه فاوحى الله اليه
عجلت قبل ان نامرك بآلته فقال يا رب كرهت ان اوخر امرك وفي الصحيحين من حديث ابن عمر
النظرة حتى فذكر الختان واغرب القاضي ابو بكر بن العربي في شرح الموطا فقال عن ابي

عن ابي الملیح و